جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
قسم القانون

التكامل إلاجرائي في دعاوى جرائم الفساد

رسالة تقدم بها الطالب

حيدر حسين نعمة الجعيفري

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في القانون العام

بإشراف

الأستاذ المساعد الدكتور

اسماعيل نعمة عبود

١٤٤١هـ ٢٠٢٠م

﴿ وَلا تَأْكُلُوا أَمْوالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْباطِلِ وَتُدْلُوا بِها إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقاً مِنْ أَمْوالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَ أَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾

سورة البقرة الآية (١٨٨)

الإهداء

إلى أبي الذي أحمل اسمه بكل فخر الذي والذي لم يبخل علي يوماً بشيء . .

وإلى روح أمي التي رعتني

وإلى إخوتي وأسرتي جميعاً

إلى زوجتي ورفيقة الكفاح في مسيرة الحياة

إلى الذي جعلهم الله لي زينة الحياة الدنيا أولادي

إلى أصدقائي الذين أشهد لهم بأنهم نعم الرُّفقاء في الأمور كلّها . .

إلى كل من علمني حرفاً وأصبح سنا برقه يضيء الطريق أمامي . .

إلى كل هؤلاء أهدي هذا البحث

شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أَشرف أَلانبياء والمرسلين سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين... وبعد :

إنَّ من نعم الله سبحانه وتعالى أن وفقنا للعمل في إتمام هذه الرسالة وإخراجها بصورتها النهائية، فالشكر والحمد والثناء لله جل وعلا.

وأَتقدم بالشكر والعرفان إلى أهل الفضل والعلم فقد ورد عن الإمام علي بن موسى الرضا(عليه السلام) قوله:« مَن لَم يَشْكُرِ المُنعِمَ مِنَ المَخلُوقِينَ لَم يَشكُرِ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ»، واخص بالشكر والامتنان والعرفان لأستاذي الفاضل الدكتور إسماعيل نعمة عبود، الذي يعود له الفضل في اختيار موضوع البحث، ولتفضّله بقبول الأشراف على الرسالة ، إذ كان كريماً ومعطاءً ومنهلاً للعلم في رفد البحث بمعلومات وتوجيهات قيّمة، كان لها الأثر البالغ في إخراج هذه الرسالة في صورتها النهائية.

وأَتقدم بأسمى عبارات الامتنان والشكر لأساتذتي الأَفاضل الذين تلقيت العلم على ايديهم طيلة مرحلة الدراسة التحضرية، وإلى عمادة معهد العلمين وكادره الوظيفي، لما قدَّموه لنا من تسهيلات لإنجاز هذه الرسالة.

وأسجل عظيم امتناننا وجزيل شكرنا وتقديرنا لأساتذتنا الأفاضل – أعضاء لجنة المناقشة– لما منحونا به من ثمين وقتهم لمراجعة هذه الرسالة وتقويمها بقيم العارفين القادرين ، وسيكون لكريم ملاحظاتهم القيمة وحسن توجيههم الفضل في انضاجها بعد النظر والدقة في العرض.

ولا يفوتني في هذا المقام ان اتقدم بجزيل الشكر إلى كل من ساهم في مساعدتي لإعداد هذه الرسالة، ولاسيما موظفي مكتبة معهد العلمين للدراسات العليا، وموظفي مكتبة المعهد القضائي في مجلس القضاء الأعلى ، وموظفي مكتبة كلية القانون جامعة بغداد ، وموظفي مكتبة كلية القانون جامعة بابل لما يحملونه من حسّن الخلق ولما بذَلوه من جهد كبير ومساعدة صادقة في توفير المصادر لإعداد هذه الرسالة.

ويسعدني أن أقدم شكري وامتناني لكل من دعا الله بالتوفيق لي ومد يد العون لي وساعدني في إتمام هذه الرسالة ، وأسأل الله أن يجزيهم عنيّ خير الجزاء ، وأن يوفق الجميع لما يحبه ويرضاه.

الباحث

المستخلص

إنَّ موضوع إجراءات دعاوى جرائم الفساد يواجه صعوبات كبيرة؛ وذلك لأنَّ هذه الجرائم تتسم بالسرية في وقوعها مما يصعب الكشف عنها، وإنَّ الحديث عن مكافحة خطر الفساد المالي والإداري، ومنع هذا الخطر يستوجب أنْ تمارس الرقابة من قبل أجهزة خاصة، فضلاً عن الجهاز القضائي.

وأصبح لدينا في العراق تعدد للأجهزة المختصة في الرقابة ومكافحة الفساد المالي والإداري، مما يتطلَّب تنظيم عملها، وبيان العلاقة فيما بينها، ودورها في الكشف عن جرائم الفساد، والمحافظة على المال العام، واجراءاتها في مثل هذه الدعاوى؛ لأنَّ تعدد تلك الجهات يمثل مشكلة اجرائية على الصعيد القضائي.

وفي وقتنا الحاضر أصبح الفساد مشكلة دولية عابرة للحدود بفعل انتشار عمليات غسل الأموال المتحصلة من جرائم الفساد، دعت الضرورة إلى إيجاد تعاون دولي في مجال استرداد المجرمين والأموال الناشئة عن الجريمة، لذلك كان لزاماً ايجاد طريقة ناجحة في منع هذه الجريمة، وملاحقة مرتكبيها بإجراءات التحقيق والمحاكمة.

وعليه لابد من وجود تكامل تشريعي وإجرائي في مثل هذه الدعاوى الجزائية ما بين نصوص القوانين الوطنية من جهة، ونصوص الاتفاقيات الدولية، وبين إجراءات الجهات القضائية والجهات المعنية بمكافحة جرائم الفساد في دعاوى الفساد من جهة اخرى.

وانطلاقاً مما تقدم، نروم في رسالتنا هذه دراسة مفهوم التكامل الإجرائي في دعاوى جرائم الفساد، وسعياً لتحليل النصوص التي تنظم هذه الدعاوى في مختلف القوانين والمعاهدات الدولية، وبيان نطاق التكامل الإجرائي على الصعيد الوطني والدولي، ومعرفة إجراءات الهيئات والأجهزة المختصة بمكافحة الفساد، والوقوف على أهم معوقات هذا التكامل.

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	**١-٤**
المبحث التمهيدي: ماهية التكامل الإجرائي في دعاوى جرائم الفساد	**٥-٢٤**
المطلب الاول: مفهوم التكامل الإجرائي	٥-١٤
الفرع الأول: مدلول التكامل الإجرائي	٦-٨
الفرع الثاني: مبررات التكامل الإجرائي	٨-١٤
المطلب الثاني: مفهوم جرائم الفساد	١٤-٢٤
الفرع الأول: تعريف جرائم الفساد	١٥-١٨
الفرع الثاني: السياسة الجنائية في مكافحة الفساد في العراق	١٨-٢٤
الفصل الأول: نطاق التكامل الإجرائي	٢٥-١٢٣
المبحث الأول: نطاق التكامل الإجرائي على الصعيد الوطني	٢٥-٧٠
المطلب الأول: نطاق التكامل الإجرائي في اجراءات الاجهزة المعنية بمكافحة جرائم الفساد	٢٦-٤٩
الفرع الأول: الاجهزة الرقابية وتنظيم العلاقة بينها	٢٧-٤٦
الفرع الثاني: المخالفات التي تكشف عنها الأجهزة الرقابية	٤٧-٤٩
المطلب الثاني: إجراءات تحريك الدعوى الجزائية في جرائم الفساد والتحقيق	٥٠-٦٣
الفرع الأول: تحريك الدعوى الجزائية في جرائم الفساد	٥٠-٥٣
الفرع الثاني: إجراءات التحري وجمع الادلة والتحقيق الابتدائي	٥٤-٦١
الفرع الثالث: مرحلة المحاكمة	٦١-٦٣
المطلب الثالث: إجراءات الطعن بالقرارات والأحكام الصادرة في قضايا الفساد	٦٣-٦٩
الفرع الأول: الطعون المقدمة من الإدعاء العام بالأحكام والقرارات الصادرة في دعاوى جرائم الفساد	٦٥-٦٦
الفرع الثاني: الطعون المقدمة من هيئة النزاهة بالأحكام والقرارات الصادرة في دعاوى جرائم الفساد	٦٦-٦٩

المبحث الثاني: نطاق التكامل الإجرائي على الصعيد الدولي	٧٠-١٢٣
المطلب الأول: التكامل الاجرائي في المساعدة القانونية المتبادلة	٧١-٩٣
الفرع الأول: الإنابة القضائية في دعاوى جرائم الفساد	٧٤-٧٩
الفرع الثاني: استرداد المتهمين والمحكومين بقضايا الفساد	٧٩-٩٣
المطلب الثاني: استرداد العائدات الاجرامية	٩٣-١٢٣
الفرع الأول: المفهوم والأساس القانوني وشروط استرداد العائدات الاجرامية	**٩٤-١٠٣**
الفرع الثاني: طرق وآليات استرداد العائدات الاجرامية	١٠٤-١٢٣
الفصل الثاني: معوقات التكامل الإجرائي	١٢٤-١٨٨
المبحث الأول: تعدد الجهات الرقابية وإجراءاتها في مكافحة الفساد	١٢٤-١٣٣
المطلب الأول: الاشكاليات الناتجة عن تعدد الجهات الرقابية المختصة بمكافحة الفساد	١٢٧-١٣٣
الفرع الأول: التداخل في عمل الجهات الرقابية في مرحلة تلقي الشكاوى والاخبارات المتعلقة بجرائم الفساد	١٣٠-١٣١
الفرع الثاني: التداخل في عمل الجهات الرقابية في مرحلة التفتيش والتدقيق لكشف جرائم الفساد	١٣٢-١٣٣
المطلب الثاني: التداخل في عمل الجهات الرقابية في مرحلة التحقيق في جرائم الفساد	١٣٤-١٤٦
الفرع الأول: التحقيق الاداري	١٣٥-١٤٣
الفرع الثاني: التحقيق الجنائي	١٤٤-١٤٦
المبحث الثاني: الحصانة من الملاحقة القضائية والسرية المصرفية	١٤٦-١٧٠
المطلب الأول: الحصانة من الملاحقة القضائية	١٤٧-١٦١
الفرع الأول: أنواع الحصانة القانونية	**١٤٨-١٥٧**
الفرع الثاني: آثار الحصانة القانونية	**١٥٨-١٦١**
المطلب الثاني: السرية المصرفية	**١٦١-١٧٠**
الفرع الأول: مفهوم السرية المصرفية ونطاقها	**١٦٢-١٦٤**
الفرع الثاني: الآثار القانونية للسرية المصرفية	**١٦٣-١٧٠**

المبحث الثالث: القصور الإجرائي والتشريعي وتنازع الاختصاص القضائي	١٧٠-١٨٨
المطلب الأول: القصور الإجرائي في مكافحة جرائم الفساد	١٧١-١٧٦
الفرع الأول: القصور الإجرائي أزاء جرائم الفساد	١٧١-١٧٣
الفرع الثاني: القصور التشريعي أزاء جرائم الفساد	١٧٤-١٧٦
المطلب الثاني: تنازع الاختصاص القضائي	١٦٧-١٨٨
الفرع الأول: تنازع الاختصاص القضائي على الصعيد الوطني	١٧٦-١٨٢
الفرع الثاني: تنازع الاختصاص القضائي على الصعيد الدولي	١٨٢-١٨٨
الخاتمة	١٨٩-٢٠٣
المصادر والمراجع	٢٠٤-٢١٩
ملخص الرسالة باللغة الانكليزية	A-A